الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/8

Distr.: General
10 December 2025

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير عن متابعة قرارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أولا— مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير أبرز ما أحرزته أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في اجتماعه المعقود في أديس أبابا، حضوريا وعبر الإنترنت، من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥، في أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية.

٢- وقد اعتمد المؤتمر خمسة قرارات قُدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لاستعراضها وإقرارها. ويسلط هذا التقرير الضوء على ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي تقتضي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية إجراءات بشأنها.

* E/ECA/COE/44/1

A.25-01234 (A)

ثانيا– التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف– ٣/٢٠٢٥: استخدام الذكاء الاصطناعي للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا

الفقرة ٣

> يهيب باللجنة وشركائها أن يواصلوا تقديم الدعم لأعضائها في تهيئة بيئات مواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الهياكل التنظيمية والمؤسسية والإدارية المناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقديم التمويل الكافي للبحث والابتكار وتطوير أنشطة الأعمال.

٣– لقد حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما ملحوظا في دعم أعضائها من خلال تهيئة بيئات مواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه استخداما مسؤولا، وذلك بشكل أساسي من خلال تدخلات محددة الهدف في مجال حوكمة البيانات، وتوحيد السياسات المنظِّمة للمجال الرقمي وبناء القدرات المؤسسية، والتي تشكل معا الأساس للجاهزية في مجال الذكاء الاصطناعي.

٤– وتم تحقيق إنجازات مهمة بعد الدعم الفني الذي قدمته اللجنة الاقتصادية في تحديد خرائط الطريق الخاصة بالتنفيذ لوضع أطر تنظيمية لحوكمة البيانات في أربعة أعضاء نموذجيين، ألا وهم بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق. فقد أنهت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية صياغة استراتيجيات بشأن حوكمة البيانات الوطنية الخاصة بهما؛ وأجرت جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق تقييمات وطنية لحوكمة البيانات، وهو ما يتيح تشخيصا للمشهد الرقمي والتنظيمي لكل دولة، مع تحديد نقاط القوة والفجوات المؤسسية، ورسم خرائط الفرص القطاعية لبيئات البيانات الجاهزة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

٥– ورغم وجود أساس قوي لحوكمة البيانات واستخدام الهوية الرقمية، وهما عنصران ضروريان للجاهزية في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية والتشجيع على التقارب التنظيمي، إلا أن هناك عدة ثغرات قائمة. وستعمل اللجنة الاقتصادية على التعجيل بعملية تقديم الدعم لأعضائها في سبيل وضع استراتيجيات خاصة بحوكمة البيانات الوطنية والهوية الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتوسيع التعاون الإقليمي في تدفقات البيانات عبر الحدود، وتعزيز الوصول إلى أنماط التمويل المختلط. وستساعد هذه الإجراءات في ضمان تطور النَّهج الأفريقي للذكاء الاصطناعي ضمن هيكل حوكمةٍ متماسكٍ يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

الفقرة ٤

يطلب من اللجنة وشركائها العمل على تيسير البحوث القائمة على السياسات وتطوير منصات لتبادل المعارف وشبكات تعاونية في ما بين أعضائها لتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال نشر الذكاء الاصطناعي.

٦- لقد كثفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهودها لتعزيز التعاون في تطبيق الذكاء الاصطناعي. وإدراكًا منها أن التطوير المسؤول والشامل لهذه التكنولوجيا يتطلب التعلم المشترك والحوار المستمر بشأن السياسات، فقد منحت الأولويةَ لتبادل المعرفة، ونَسْج الشبكات، وبناء القدرات بين واضعي السياسات والجهات التنظيمية.

٧- وعقدت اللجنة بالتعاون مع أعضائها، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب التقنيات الرقمية والناشئة، ولجنة العلوم والتكنولوجيا للتنمية، وأمانة منتدى إدارة الإنترنت، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكاتب المنسقين المقيمين، المنتدياتِ الإقليميةَ الثلاثةَ رفيعة المستوى متعددة الأطراف التاليةَ بهدف جمع المدخلات بشأن الأطر التنظيمية للحوكمة الرقمية، وهي: المنتدى الأفريقي السابع للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٢٥ في كمبالا، وكان بمثابة مساهمةٍ في الدورة الحادية عشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الذي عقد لاحقا في نيسان/أبريل في كمبالا؛ ومؤتمر استعراض مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أفريقيا بعد مرور ٢٠ عاما على انعقادها، وهو المؤتمر الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٢٥ في كوتونو، بنن؛ والمنتدى الأفريقي الرابع عشر لإدارة الإنترنت، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٢٥ في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة. وتم في سياق تلك الفعاليات اعتماد ثلاثة إعلانات رئيسية ووثائق ختامية تتعلق بحوكمة الإنترنت ونهج تعاوني قاري للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي الشامل:

(أ) إعلان كمبالا بشأن الحلول المستدامة والشاملة والمبنية على العلم والأدلة لإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي ولتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، الذي اعتمده منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في دورته الحادية عشرة،[(١)] وهو ما يتماشى مع توافق أوسع مفادُه أنه يجب على الدول الأفريقية أن تسعى لتكون رائدة في التقدم المدفوع بالذكاء الاصطناعي من خلال الحوكمة المسؤولة للتكنولوجيا، مدعومة بالاستثمارات في البنية التحتية وتطوير المهارات والسياسات الأخلاقية، وكلها تتطلب تعاونا عبر الحدود والقطاعات؛

(ب) إعلان دار السلام بشأن حوكمة الإنترنت، الذي أُعتمد في المنتدى الأفريقي الرابع عشر لإدارة الإنترنت، ويتضمن التزامات بتعزيز الأطر السياسية والقانونية للذكاء

(١) ECA/RFSD/2025/12

الاصطناعي، وتسريع اعتماد البنية التحتية الرقمية العامة، وضمان الحوكمة الفعالة لموارد الإنترنت؛

(ج) إعلان كوتونو بشأن تسريع التحول الرقمي في أفريقيا، حيث تم تأكيد التزام أفريقيا بمواءمة السياسات الرقمية مع التعاهد الرقمي العالمي، وبموجب ذلك تم إنشاء إطار مشترك للتعاون التنظيمي في المجالات الحيوية لحوكمة الذكاء الاصطناعي مثل التشغيل البيني للبيانات، والأمن السيبراني، والربط الشامل.

٨- وقد أدت هذه العمليات متعددة الأطراف معا إلى زخم قاري لإيجاد بيئة تنظيمية ومؤسسية متماسكة تساعد على تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

٩- ولتعزيز الاعتماد المسؤول للذكاء الاصطناعي في القطاعات ذات الأولوية، دعمت اللجنة، بالتعاون مع شركة الخدمات المالية الرقمية 'آنت غروب' (Ant Group)، بناء قدرات الخبراء في التكنولوجيا المالية الناشئة، بما في ذلك تقييم الائتمان والإقراض المدعومَين بالذكاء الاصطناعي، والعُمُلات الرقمية وتقنيات سلسلة الكتل. واستكمالا لهذا العمل، عززت اللجنة قدرات موظفي القطاع العام في مجالات الأمن السيبراني، والدبلوماسية الرقمية، والتخفيف من المخاطر التكنولوجية كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أعضائها على طرح حلول الذكاء الاصطناعي بشكل آمن. وعلاوة على ذلك، وضعت اللجنة تقريرا سيصدر لاحقا عن المشهد الرقمي في أفريقيا، يتضمن ملخصا للفرص القطاعية والمتطلبات الأساسية اللازمة للتمكين للذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول عبر القارة.

١٠- وعلى هامش كل من استعراض مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أفريقيا بعد ٢٠ عاما على انعقادها والمنتدى الأفريقي الرابع عشر لإدارة الإنترنت، نفذت اللجنة، بالشراكة مع غوغل، برنامجين تدريبيين مصمَّمين خصيصا بشأن وضع سياسات الذكاء الاصطناعي والتقنيات السحابية لأكثر من ٢٢٠ من واضعي السياسات والهيئات التنظيمية والممارسين في مجال التنمية. وكان الهدف من الدورات التدريبية يكمن في تعزيز المعرفة العملية للمشاركين بأطر السياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والاعتبارات الأخلاقية، ودور التكنولوجيا في تعزيز كفاءة القطاع العام.

١١- ويعكس ما تحقق من تقدم حتى الآن تركيزا استراتيجيا على تهيئة بيئات معرفية مهيكَلَةٍ للذكاء الاصطناعي، واضعا بذلك الأساس لإنشاء مركز قاري للمعرفة والتعاون، ومستفيدا من نتائج الاجتماعات المذكورة أعلاه، وهي منتدى أفريقيا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والمنتدى الأفريقي لإدارة الإنترنت، واستعراض مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات في أفريقيا بعد ٢٠ عاما على انعقادها. وتستمر الشراكة التي أُقيمت مع غوغل في كونها محفزا لربط واضعي السياسات الأفارقة بخبرات الذكاء الاصطناعي العالمية. وهناك حاجة إلى خطوات إضافية لإضفاء الطابع المؤسسي على الشبكات التعاونية في إطار منصة رقمية

موحدة للسياسات وإنشاء منصة قارية خاصة بالمعارف في مجال الذكاء الاصطناعي مرتبطة بالاستراتيجيات العالمية والإقليمية للتحول الرقمي.

باء- ٢٠٢٥/٥: استخدام سلاسل القيمة الإقليمية للاستفادة من ثروة أفريقيا

الفقرة ٤

يحث اللجنة وشركاءها على زيادة الدعم المقدم لأعضائها في مجال التحليلات والقدرات لتطوير سلاسل قيمة إقليمية تنافسية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة على دمج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القانون المحلي، وتقليص المخاطر المتصلة بالاستثمارات في الصناعات ذات الأولوية، ووضع أنظمة ومعايير تهدف إلى ضمان نجاح الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا.

١٢- بموجب هذا القرار، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة من المبادرات في مجال التحليلات والسياسات وبناء القدرات بهدف تعزيز سلاسل القيمة المستدامة، وتيسير التعاون الإقليمي، ودعم اعتماد أطر متناسقة للمناطق الاقتصادية الخاصة والحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وقامت اللجنة بأنشطة تحضيرية لدعم تطوير سلاسل قيمة مستدامة في القطاعات ذات الأولوية، لا سيما السيارات والمنسوجات والملبوسات القطنية.

١٣- ففي قطاع السيارات، بادرت اللجنة بوضع قاعدة بيانات للبحث عن موردي السيارات المستدامين، وهي القاعدة التي ستكون بمثابة سوق رقمية تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبار المشترين. وستنطوي المنصة على ميزات، من بينها ملفاتُ تعريف الموردين، وتفاصيل شهادات الاستدامة، ومعلومات عن متطلبات المشترين، وهو ما يوفر الأساس لتكامل البيانات ووظائف المطابقة مستقبلا. وتهدف الجهود إلى تعزيز الروابط التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشجيع على التوريد الإقليمي، ودعم القدرة التنافسية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٤- وفي ما يتعلق بسلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملبوسات القطنية، فقد أكملت اللجنة عملا تحليليا شمل تسعة من أعضائها[٢] وأجرت عمليات مصادقة على دراسة قارية وقاعدة بيانات عن المواد الخام والمدخلات. وتتضمن الدراسة توصيات سياساتية لتعزيز سلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملبوسات القطنية الأفريقية من خلال تحسين التعاون الإقليمي، والبنية التحتية ومعايير الجودة، وعرض فوائد المواءمة مع قواعد المنشأ المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد عُقدت حلقة عمل إقليمية للمصادقة في كوتونو في

[٢] جنوب أفريقيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريشيوس.

تموز/يوليه ٢٠٢٥، جمعت ٢٦ ممثلا (١٠ منهم نساء) من وزارات التجارة والصناعة، ومجالس التصدير، ومجالس التنمية الصناعية، ومنظمات القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية من ١١ عضوا في اللجنة.[٣]

١٥- وتماشيا مع الدعوة المدرجة في القرار لتقليص المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الصناعات ذات الأولوية، تعكف اللجنة على تقديم الدعم الفني لستة من أعضائها من خلال وضع أطر وإقامة شراكات تحسِّن من مناخ الاستثمار لصالح سلاسل القيمة الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة. ففي ملاوي، تقدم اللجنة الدعم لوضع لوائح تنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة، وهو ما يساهم في تنفيذ سياسة الصناعة الوطنية وتفعيل قانون المناطق الاقتصادية الخاصة. وفي ليسوتو وناميبيا، تقدم اللجنة المساعدة الفنية لصياغة إطار سياساتي موحد للسيارات، في سبيل تيسير اندماج تلك البلدان في سلسلة القيمة الإقليمية للسيارات. ولتعزيز تطوير المحتوى المحلي وتشجيع مشاركة الجمهور في المناطق الاقتصادية الخاصة للمركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات وسلاسل القيمة الإقليمية ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، عقدت اللجنة حلقة عمل متعددة الأطراف جمعت ٥٨ مشاركا من المصارف التجارية والمؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية ووسائل الإعلام والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وكان الهدف من حلقة العمل هو رفع الوعي بفرص الأعمال والاستثمار عبر سلسلة القيمة الخاصة ببطاريات المركبات. وفي جنوب أفريقيا، تقدم اللجنة الدعم الفني لإنشاء منطقة صناعية جديدة في مقاطعة غوتنغ.

١٦- ولإطلاق العنان لإمكانات القارة في تجارة الخدمات، واصلت اللجنة تعزيز دمج القطاع في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، عقدت مؤتمرا متعدد الأطراف في أديس أبابا بشأن التجارة في الخدمات وسلاسل القيمة المالية في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما أتاح التعلم بين الأقران وتبادل الدروس المستفادة.

١٧- ولدعم وضع اللوائح التنظيمية والمعايير للمناطق الاقتصادية الخاصة، أجرت اللجنة جولات دراسية إلى مثل هذه المناطق وغيرها من المناطق الصناعية والتجارية والمناطق الحرة والمناطق المماثلة في بنن وجنوب أفريقيا والغابون، وخارج أفريقيا في كل من الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية كوريا، والصين، وكوستاريكا، وكولومبيا. وبالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، من المقرر القيام بجولات دراسية إضافية إلى أنغولا وكينيا وماليزيا والمغرب. وتهدف جولات الدراسة إلى تحديد النماذج التنظيمية الفعالة والممارسات التشغيلية التي تساهم في وضع إطار أفريقي متماسك للمعايير والحوكمة ذات الصلة بالمناطق الاقتصادية الخاصة.

١٨- ولتوطيد التقدم الذي تحقق حتى الآن في ما يتعلق بالقرار، ستعزز اللجنة التفاعل مع أعضائها، بهدف دعم تنفيذ تدابير التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار وتفعيل

[٣] إثيوبيا، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وموريشيوس، ونيجيريا.

الأطر المشجعة على صعيد السياسة العامة. وفي الفترة القادمة، ستمنح اللجنة الأولوية للانتهاء من دراسة عن القواعد والمعايير المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة ونشرها، وإطلاق قاعدة بيانات البحث عن موردي السيارات المستدامين، وتيسير المصادقة على توصيات السياسات المتعلقة بسلسلة القيمة الخاصة بالمنسوجات والملبوسات القطنية واعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، ستوسع اللجنة من مبادرات التعلم من الأقران وتعزيز الاستثمار لتسريع التطبيق العملي للأدوات والأطر ذات الصلة في جميع أنحاء أفريقيا.